

د. كريم وحيد *: ما حقيقة ارقام التخصيصات المالية التي يروجها بعض السياسيين حول قطاع الكهرباء ؟

Download PDF

كانت أكثر الإنتقادات والأحكام قسوة خلال الفترة الماضية هي تلك المتعلقة بالتخصيصات المالية لوزارة الكهرباء، بل تحول موضوع هذه التخصيصات الى مادة (إستعراضية) سهلة يطرحها هذا السياسي أو ذاك وبأرقام متباينة، من دون التحقق من صحتها، ومن غير الإستعانة بمختصين أو بطلب بيانات من الجهات المالية أو الرقابية للوقوف على نوعية هذه التخصيصات إن كانت إستثمارية أو تشغيلية!، وكأن وزارة الكهرباء تعمل بمفردها خارج السياقات والتعليمات الحكومية دون متابعة من الجهات الرقابية ومن دون مراجعات لحساباتها الختامية السنوية.

لذا أصبح لزاما علينا – نحن أبناء هذا القطاع – أن نضع مرة أخرى أمام الجهات السياسية تلك، وأمام المواطنين عموما جملة من الحقائق التي نتمنى عليهم الإطلاع عليها.

يعتبر قطاع الكهرباء على مستوى تقييم المؤسسات الاستراتيجية في ارساء وتطوير البنى التحتية من اهم القطاعات الحيوية والاكثر تعقيدا بصناعاته وتخصصه والاكثر في استثمارات والاكثرتفاعلا وترابطا مع المؤسسات الارتكازية الاخرى والاكثر توسعاً برقعته الجغرافية وارتباطه المباشر والمتفاعل مع المواطن. وكان من اكثر القطاعات التي عانت من عدوى الارهاب وذروتها بين عامي 2005-2008, وهو من اكثر القطاعات التي تعرضت وتعرض لضغوط سياسية داخلية او اقليمية, ليعتمد ادائه كمحور اساسي في تقييم ادارة النظام السياسي للدولة.

لقد بذلت جهودا كبيرة في عام (2006) من أجل إخراج قطاع الكهرباء من آلية المحاصصة التي أصبحت تقليدا في تشكيل الحكومات المتعاقبة بعد عام (2003) ، حتى تتمكن من بناء مؤسسة كهرباء مستقلة تعتمد المهنية والتخصص كأساس لها، بعيدا عن تدخلات الكتل والكيانات السياسية اللاهثة وراء مصالحها الضيقة.

وكان من المتوقع أن لا يرضى السياسيون من هذا التوجه، لذلك أصبح قطاع الكهرباء من بين أهم أدوات الصراعات والمناكفات والتسقيطات السياسية حتى لا يسجل النجاح بإسم هذه الكتلة السياسية أو تلك، ولا يهمهم في ذلك مصلحة الوطن والمواطنين، ولم نستغرب أن تتطور التقاطعات لتصل الى إستهداف قيادات قطاع الكهرباء بأساليب كيدية رخيصة.

لم يكن تخطيطنا يتوقف على ذلك فحسب، بل تضمن التخطيط مواجهة النمو السنوي المستقبلي، فوضعنا خطة عشرية للسنوات (2006 – 2015) والتي كشفت عنها وزارة الكهرباء بمؤتمرها في الأردن بتاريخ (2006/11/5) وبحضور خمس وزراء من الحكومة العراقية (النفط، المالية، التخطيط، الموارد المائية، الكهرباء) وبدعم من مؤسسات دولية وبإشراف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وبيّنت الخطة مقدار الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية الذي سيكون بحدود (20) ألف ميكاواط في العام (2015)، بمقابل قدرة إنتاجية تقدر بـ (28) ألف ميكاواط، وبتخصيصات إستثمارية تقدر بـ (27) مليار دولار تكفل إنشاء بنى تحتية جديدة من محطات إنتاج وشبكات نقل وتوزيع.

وقد ركزت الخطة على أمرين أساسيين هما :

1- توفير تخصيصات مالية سنوية ما بين (4 – 5) مليار دولار للاربع سنوات بين (2006-2009).

2- تأمين أنواع الوقود المجهز (بحسب خطة وقودية ملزمة لوزارة النفط، كونها الجهة القطاعية المسؤولة).

وعلى ضوء ذلك تم توقيع عقودا استراتيجية لمشاريع محطات انتاج الطاقة الكهربائية بسعة (15) الف ميكا واط متزامنة مع نصب (102) محطة تحويل لشبكات نقل ولشبكات توزيع الطاقة الكهربائية ومراكز سيطرة ومراكز تدريب وتضمنت ايضا مشاريع تاهيل محطات الانتاج وشبكات النقل والتوزيع، وتسديد الدفعات المتبقية للعقود بين (2004-2006).

وقد توسعت الخطة فيما بعد الى العام (2030) بعد تكليف مؤسسة (بارسنز برنكرهوف) العالمية في العام (2009) لإعداد التفاصيل والتصاميم الخاصة بقطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع. (انظر الملحق)

تم إصدار الخطة التفصيلية في شهر كانون أول (2010) بخمس مجلدات نشرها موقع وزارة الكهرباء، متضمنة إختيار مواقع محطات الإنتاج وشبكات النقل والتوزيع، ترافقها الخطة الوقودية (الموثقة) مع وزارة النفط، وعلى وفق أحدث الأنظمة في التحليل والدراسات وتصاميم المنظومات الكهربائية.

فما الذي حصل بعد ذلك ؟

نود هنا مخلصين أن نوضح لأبناء شعبنا جميعا، ولكل المهتمين بموضوعة أزمة الكهرباء في العراق، من أن كل تلك الخطط والجهود التي بذلناها جوبهت بعراقيل ومعوقات في مقدمتها :

1 – عدم إيفاء وزارة النفط بالتزاماتها برغم التنسيق المباشر معها عند إعداد الخطة الوقودية، وذلك بسبب (تلكؤها وتأخرها!) في إنشاء البنى التحتية الخاصة بتوفير الوقود المطلوب.

2 - لم يحصل قطاع الكهرباء على تخصيصات (الخطة الإستثمارية) المطلوبة كاملةً لتنفيذ الخطة الإستراتيجية المشار إليها للأربع سنوات (2006 – 2009)، سوى (6.78) مليار دولار !.

وننبه هنا على ما ورد في الفقرة (2)، خلافا لما يروجه ويصرح به بعض السياسيين من أرقام فلكية لا أساس لها من الصحة، بل هي تخفي (أغراض) سياسية مبيتة، حيث لم يتطرق هؤلاء الى نوع التخصيص وأبوابه سواء كان مخصصا للخطة الإستثمارية (أي بناء مشاريع جديدة) أو تلك المخصصة للخطة التشغيلية التي تغطي الرواتب والأجور والصيانة وكلف الوقود وديونه المتراكمة منذ العام (2002) ، و تتضمن هذه التخصيصات مبلغ (1.8) مليار دولار (كعملة محلية) لتنفيذ الأعمال المدنية والكهروميكانيكية لمشاريع الإنتاج والنقل والتوزيع الجديدة وإدامة وتاهيل المشاريع العاملة، ومبلغ (4.9) مليار دولار لتغطية الإعتمادات المفتوحة للعقود الإستيرادية، والتي تم تبويبها حسب نوع قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع وكما يلي :

أولا: قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية :

1- مشاريع إنتاج الطاقة الجديدة :

بلغت تخصيصات مشاريع الإنتاج الجديدة من الموازنة الاستثمارية للسنوات (2006 – 2009) بمبالغ بمقدار (2.97) مليار دولار متضمنة وكما يلي :

- مبالغ بمقدار (0.340) مليار دولار (كعملة محلية) لتنفيذ الأعمال المدنية والكهروميكانيكية ومبالغ بمقدار (2.63) مليار دولار كدفوعات مقدمة، وفتح إتمادات لعقود مشاريع تجهيز معدات العقدین الاستراتيجيين لشركتي (جي إي) الأميركية و(سيمنز) الألمانية، بسعة (11200) ميكواط بواقع (16) محطة غازية تعمل بأربعة أنواع من الوقود، إضافة الى مشروع محطة واسط البخارية بسعة (1320) ميكواط، ومحطة الهارثة البخارية بسعة (400) ميكواط، ومحطات غازية موزعة في محافظات (الحلة، كربلاء، النجف، بغداد، العمارة، كركوك) بسعة كلية (1200) ميكواط، ومحطات ديزل في (بغداد، صلاح الدين، الأنبار، البصرة) بسعة كلية (600) ميكواط.

2- مشاريع تأهيل إنتاج الطاقة العاملة :

بلغت تخصيصات مشاريع تأهيل إنتاج المحطات العاملة في الموازنة الاستثمارية للسنوات (2006 – 2009) بمبالغ بمقدار (1.41) مليار دولار متضمنة وكما يلي :

- (0.383) مليار دولار (كعملة محلية) لتجهيز مواد محلية ولتنفيذ الأعمال المدنية والكهروميكانيكية محليا ومبالغ بمقدار (1.028) مليار دولار لفتح إتمادات لتجهيز معدات ومواد إحتياطية لمحطات الإنتاج في مديريات (المنطقة الوسطى، المنطقة الجنوبية، المنطقة الشمالية الفرات الأوسط، صلاح الدين، الناصرية) لغرض إدامة عمل الوحدات التوليدية وإزالة تحدياتها ورفع نسبة كفاءتها، حيث أضافت مشاريع تأهيل المحطات نسبة (28%) من الإنتاج في عام (2010) عن العام (2006) من نسبة الزيادة الكلية في الإنتاج البالغة (47%)، إضافة الى إيقاف تقادم محطات الإنتاج الأخرى والحفاظ على مستوى إنتاجها.

ثانيا: قطاع نقل الطاقة الكهربائية

1- مشاريع نقل الطاقة الجديدة :

بلغت تخصيصات مشاريع النقل الجديدة في الموازنة الاستثمارية للسنوات (2006 – 2009) بمبالغ بمقدار (0.751) مليار دولار متضمنة وكما يلي :

- (0.265) مليار دولار (كعملة محلية) لتنفيذ الأعمال المدنية والكهروميكانيكية محليا ومبالغ بمقدار (0.486) مليار دولار كدفوعات مقدمة، وفتح إتمادات لعقود مشاريع تجهيز ونصب (43) محطة ثانوية جهد (132) كيلو فولت و(400) كيلو فولت، وتجهيز محولات قدرة ضغط عالي، وتجهيز وبناء خطوط نقل بأطوال (1100) كيلومتر لشبكتي الضغط الفائق والعالي، مع تحديث مركز السيطرة الوطني وإنشاء ثلاث مراكز سيطرة مناطقية، وإنشاء منظومة الاتصالات الضوئية.

2 - مشاريع تأهيل نقل الطاقة العاملة :

بلغت تخصيصات مشاريع تأهيل إنتاج المحطات العاملة في الموازنة الاستثمارية للسنوات (2006 – 2009) بمبالغ بمقدار (0.521) مليار دولار متضمنة وكما يلي :

- (0.197) مليار دولار (كعملة محلية) لتجهيز مواد محلية ولتنفيذ الأعمال المدنية والكهروميكانيكية محليا ومبالغ بمقدار (0.324) مليار دولار لفتح إعمادات لتجهيز معدات ومواد احتياطية لشبكات النقل في مديريات (المنطقة الوسطى، المنطقة الجنوبية، المنطقة الشمالية الفرات الأوسط) لغرض إدامة عمل الشبكات وتوسيع وتأهيل (18) محطات ثانوية جهد (132) كيلو فولت و (400) كيلو فولت، كيلو فولت لإزالة تحدياتها واختناقاتها وتحسين سريان الأحمال لمنظومتي جهد (132) كيلو فولت وجهد (400) كيلو فولت، وتأهيل الشبكات المتضررة جراء التخريب والعمليات العسكرية لصيانة وبناء (2647) برجاً متضرراً واستبدال أسلاك بأطوال (22414) كيلومتر.

ثالثاً: قطاع توزيع الطاقة

بلغت تخصيصات مشاريع النقل الجديدة في الموازنة الاستثمارية للسنوات (2006 – 2009) مبالغ بمقدار (1.042) مليار دولار متضمنة وكما يلي :

- (0.649) مليار دولار (كعملة محلية) لشراء المعدات من (محولات، محطات صندوقية، أسلاك) من منشآت وزارة الصناعة والمعادن، مع تنفيذ الأعمال المدنية والكهروميكانيكية محليا لتأهيل (90) محطة تحويل جهد (11/33) كيلو فولت، تنفيذ مغذيات جهد (33) كيلو فولت بعدد (113) مغذي، تنفيذ مغذيات (11) كيلو فولت بعدد (443) مغذي، تنفيذ شبكة أحياء سكنية جديدة في القرى والأرياف عدد (398) شبكة، تنفيذ شبكة أحياء سكنية جديدة في المدن عدد (427) شبكة ومبالغ بمقدار (0.393) مليار دولار كدفعات مقدمة وفتح إعمادات لعقود مشاريع تجهيز ونصب (59) محطة تحويل جديدة جهد (11/33) كيلو فولت، تحويل شبكات الكهرباء الهوائية الى شبكات ارضية في أحياء العاصمة بغداد (الأعظمية، الوزيرية، زيونة، اليرموك) وتحديث شبكة مدينة الصديرة كافة قطاعاتها، إنشاء (10) مراكز سيطرة حديثة، تجهيز محولات مختلفة السعات، تجهيز محطات صندوقية، تجهيز آليات متخصصة، تجهيز مولدات ديزل، تجهيز منظومات إنارة بالطاقة الشمسية بعدد (9362) منظومة، تجهيز قابلوات وأسلاك وأعمدة وملحقاتها).

رابعاً: إكمال مشاريع العقود الموقعة للسنوات (2004-2006) مع التعويضات

بلغت المبالغ المسددة للعقود الموقعة والغير مكتملة مع التعويضات بمقدار (0.134) مليار دولار لمشاريع وكما يلي :

- شركة (الحرة الدولية) عن مشروع محطة جنوب بغداد الغازية، شركة (ساوث ايست تكساس) الاميركية عن محطة المسيب الغازية، الشركة الشرقية لتدريب شرطة الكهرباء، شركة (ارتسلا) الفنلندية لمشروع سامراء الغازية، شركة (صقر) اللبنانية عن توسيع ديزلات محطة الحرية، شركة (سيمنس) الألمانية عن منظومة الوقود الثقيل لمحطة ببجي الغازية، شركة (بور مشين) الروسية عن منظومة الوقود لمحطة دبس لغازية.

وفيما يتعلق بتخصيصات الموازنة التشغيلية للأعوام (2006 – 2009)، فقد بلغت المبالغ المخصصة (5.796) مليار دولار متضمنة مايلي:

1- مبلغ (2.104) مليار دولار عن تسديد الرواتب والأجور.

2- مبلغ (0.730) مليار دولار عن كلف المواد الكيماوية اللازمة في تشغيل محطات الإنتاج ,
وتسديد كلف صيانة المحطات العاملة.

3- مبلغ (1.308) مليار دولار عن كلف الوقود المستورد من قبل وزارة النفط لصالح وزارة
الكهرباء.

4- مبلغ (1.654) مليار دولار عن كلف شراء الطاقة المستوردة من دول الجوار.

علما بان الجداول التفصيلية للموازنتين الاستثمارية والتشغيلية للأعوام (2006 – 2009) متوفرة
في وزارات الكهرباء والمالية والتخطيط والرقابة المالية وموثقة في الحسابات الختامية.

اما الموازنات الاستثمارية لوزارة الكهرباء للأعوام (2004 – 2014) والتي استعرضتها هيئة
المستشارين في الخطة الإستراتيجية للطاقة التي أطلقتها في العام (2013) كما موضح في :

فصل (التمويل) في الخطة الإستراتيجية للطاقة في عام 2013 :

(رصدت الدولة تخصيصات مالية لتنفيذ المشاريع الإستثمارية خلال الفترة (2013- 2004) بمقدار
(37.4) ترليون دينار أي ما يعادل حوالي (30.9) مليار دولار وفقا لأسعار الصرف الموزون للدولار،
إلا ان المصروف الفعلي خلال فترة السنوات المذكورة بلغ (15.3) مليار دولار والذي يعادل حوالي
(18.1) ترليون دينار، وبلغت المبالغ المطلوب تخصيصها للمشاريع الإستثمارية لعام (2014) بمقدار
(11.4) ترليون دينار وخصص فقط مبلغ (4.6) ترليون دينار، بينما بلغ حجم الإلتزام المالي على
المشاريع المستمرة لعام (2014) مبلغ (4.5) ترليون دينار والذي يعادل حوالي (4) مليار دولار،
وستستمر الحاجة لتنفيذ مشاريع جديدة لتغطية النقص ولتلبية النمو السنوي على الطاقة الكهربائية البالغ
حوالي (10%)، والى قدرة توليدية بمقدار (35) ألف ميكاواط في العام (2020) وبمقدار (50) ألف
ميكاواط في العام (2030)، وتقدر الكلف الإجمالية لقطاعات (توليد ونقل وتوزيع مع الكلف التشغيلية)
خلال الفترة (2012- 2030) بمقدار (84) مليار دولار، من ذلك يتضح أن هذه إحتياجات ستبقى
ضاغطة على الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يتطلب التفتيش عن وسائل أخرى للتمويل).

في الختام ، نأمل من ان توضيح هذه الحقائق في هذا الاستعراض المختصر والخاص بتبويب تخصيصات
الموازنتين الاستثمارية والتشغيلية لوزارة الكهرباء للأعوام (2004 – 2014) بشكل عام، وللأعوام
(2006 – 2009) بشكل تفصيلي، أن تكون كافية للرد على البعض من ظل يدور داخل حلقة الأموال
التي خصصت لقطاع الكهرباء دون أن يعي الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الأزمة وتفصيلات تلك
الأرقام، علما أن ما حققته وزارة الكهرباء رغم كل تلك المعوقات (وبالأخص الفترة التي تحملنا فيها
المسؤولية الأولى) كانت نقلة نوعية مهمة بعد العام (2004) أرست خلالها بنى تحتية حقيقية في قطاعات
الانتاج والنقل والتوزيع.

فبعد ان كان إنتاج الطاقة لا يتجاوز (4) آلاف ميكاواط فقط في عام 2004، إرتفع من خلال بناء قدرات
توليدية منجزة على الأرض، حيث وصل الانتاج الان الى قدرة متاحة بمقدار (21) ألف ميكاواط، (
ثلثها) معطل الان للأسف الشديد بسبب تجهيز الوقود التي يتحملها قطاع آخر، هو وزارة النفط ، وبين
قدرات معطلة في المناطق التي يسيطر عليها الإرهاب لانعرف مصيرها.

نلفت هنا عناية المهتمين بموضوعة أزمة الكهرباء، من أننا سبق وان نشرنا في موقع كتابات عدد من المقالات تحت عنوان (ما حقيقة أزمة الكهرباء؟)، وأجبنا فيها على كل التساؤلات المطروحة من قبل المعنيين أو من المواطنين بشكل عام، والتي كان لها صدى لافت للنظر وردود أفعال كثيرة، بإستثناء بعض المعنيين في قطاع النفط وكتلهم السياسية - الذين يقفون وراء أزمة الكهرباء - قبل غيرهم.

فهم – بكل صراحة - يتجنبون الحديث عن هذه الأزمة حتى لا ينكشف الخلل في إداراتهم الفاشلة، يضاف الى ذلك أن المستشارين في مجلس الوزراء – مع الأسف الشديد - لم يطلقوا إنذارا مبكرا للجنة الطاقة الوزارية وقطاع النفط لتجنب حدوث أزمة طاقة كبيرة قادمة، عند إستعراضهم الخطة الإستراتيجية لقطاع الطاقة والتي أطلقت في العام (2013)!. ولم يشيروا الى ضرورة معالجتها بإجراءات سريعة وفاعلة قبل إستفحالها، بل إكتفوا بإستعراض ارقام ومنحنيات واحتياجات متحفظة لقطاعات الطاقة امام كيانات الدولة العراقية بسلطاتها.

لقد كنا ولا نزال سباقين في التحذير من حدوث الأزمات في تجهيز الطاقة الكهربائية – وخصوصا في صيف هذا العام – من خلال رسائل شخصية وجهناها الى دولة رئيس الوزراء إبتداء من (7 تشرين ثاني عام 2014)، وحتى آخرها في (10 آب 2015)!.
ويحق لنا بعد ذلك أن نتساءل بكل صراحة : هل أدرك أبناء شعبنا اليوم الحقائق التي تقف وراء الأزمات التي يعاني من وطأتها؟

الملحق: مملخص تنفيذي لخطة الكهرباء التي اعدتها شركة (بارسنز برنكرهوف) العالمية. انقر هنا لتنزيل ملف بي دي أف

(*) وزير كهرباء أسبق ومهندس كهرباء متمرس

الاراء الواردة في كل المواد المنشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين لاتعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير وانما رأي كاتبها وهو الذي يتحمل المسؤولية العلمية والقانونية لوحده